إلى الأب أنستاس مارى الكرملى

لا... بل النحاة واللغويون ثقات!

للأســـتاذ عبد الحميد عنتر

نشرت « الرسالة » فى العدد (٥٠٣) مقالاً ضافياً للأستاذ « الأب أنستاس مارى الكرملى » تحت عنوان (لماذا لا أثق بأقوال النحاة ولا اللغويين) . عدَّد فيه بعض مآخذ عليهم ، توجب عدم ثقته « دائماً » بأقوالهم ، ولو كانوا أدلاء أجلاء ، إلا بعد عرضها على محك النقد والتحقيق ، فإن أظهر المحك صدق إبرزهم ، وافق عليها وقيدها عنده ، وإلا نبذها نبذ النواة ؛ ثم عرض لذكر شىء من أخطائهم التى جمع منها ما يقع فى مجلد ضخم . هذا ملخص تصديره

وسيكون كلامى إلى « الأب » فى ثلاثة مقامات :

الأول — فى منزلته اللغوية

الثانى — فى تخطئته النحاة واللغويين

الثالث — فى مبلغ هذه التخطئة من الصواب أو الخطأ

فأقول ، مراعياً الإيجاز قصارى جهدى ، ومن الحق تعالى أستمد السداد

المقام الأول

لا ينكر أحد أن للأب « أنستاس » البحَّاثة الراوية ، جولات فى ميادين اللغة وصولات ، وأنه يطرف قراء العربية الفينة بعد الفينة ، ببحوثه الشيقة ، ونقاشاته اللغوية الدقيقة الممتعة ؛ ولا غرو ، فإنه بذلك يحافظ على تراث أجداده الفصحاء وأسلافه من العرب العرباء . ونحن لا ننسى قولاته الضافية باحثاً منقباً عن اللغة على صفحات « الأهرام » أيام الرخاء (أعادها الله على العالم أجمع) فنحمد له غيرته على العربية ، وحدبه على خدمتها ، وولوعه بالبحث عن شواردها ، فهو من أكابر الباحثين فى اللغة المحدثين ، وإن لم نر له معجماً يضارع « أقرب الوارد » للقس « سعيد الشرتونى » أو « المنجد » للأب « لويس اليسوعى » مثلاً

المقام الثانى

ظاهر عنوان المقال يحمل فى طياته المقدمات ونتيجتها الحتمية الآتية :

الأب يبنى بحوثه وتحقيقاته اللغوية على أقوال اللغويين

لقد كان السيد جمال الدين كثير التطلع إلى السياسة ، قوى الرغبة فى إنقاذ المصريين من الذل ، فدخل الماسونية وتقدم فيها حتى صار من الرؤساء ، ثم أنشأ محفلاً وطنياً تابعاً للشرق الفرنسوى ، ودعا تابعته من العلماء والوجهاء إليه ، فصار أعضاؤه نحواً من ثلاثمائة . وعظم إقبال الناس عليه حتى أقلق من بيدهم الأمر وقتئذ .

أنظر إلى الرجل وهو يخاطب العوام ليستثيرهم ، فيقول ما معناه : « ... لو كان فى عروقكم دم فيه كريات حياة ، وفى رؤوسكم أعصاب تتأثر ، لما رضيتم بهذا الذل والمسكنة ، ولما صبرتم على هذه الضعة والخمول ، ولما قعدتم على الرمضاء وأنتم ضاحكون . تناوبتكم أيدى الرعاة ، ثم اليونان والرومان والفرس ، ثم العرب والأكراد والمماليك ، ثم الفرنسيس والمماليك .. وكلهم يشق جلودكم بمبضع نهمه ، ويهيض عظامكم بأداة عسفه ، وأنتم

كالصخرة الملقاة فى الفلاة لا حس لكم ولا صوت . أنظروا أهرام مصر وهيا كل منفيس وآثار طيبة ومشاهد سيوة وحصون دمياط شاهدة بمنعة آبائكم وعزة أجدادكم :

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرشيد فلاح

هبوا من غفلتكم ، اصحوا من سكرتكم ، انفضوا عنكم غبار الغباوة والخمول ... » .

لقد كان للرجل من حياته مقصدان : علمى وهو تنبيه المسلمين إلى الإصلاح الدينى والعلمى بالكتابة والخطابة ، وسياسى اجتماعى وهو ترقية الشرق أية دولة كانت غير مفرق بين وطنه وسائر البلدان .

وهكذا النفوس ذات الآفاق الرحيبة التى لا تقف عند غاية إلا لتتخطاها إلى أخرى أسمى منها .

محمد شتا

والنحاة ، والنحاة واللغويون فى نظره مخطئون غير موثوق بأقوالهم . فالنتيجة المنطقية أنه هو الآخر مخطئ غير موثوق بأقواله ، ويلزم هذه النتيجة نتيجة عامة ، هى أنه لا يثق أحد بأقوال النحويين واللغويين أجمعين ! ! وأحسب « الأب » لا يرضى لنفسه تلك الوصمة الشنعاء ، كما أعتقد عدم صحة النتيجة العامة بالبداهة

على أن من يسمع كلمة (أخطأ اللغويون . أخطأ النحاة) . التى رددها « الأب » فى مقاله ، يفهم أن اللغة قد أحيط بها ، وأن علماء اللغة والنحو قوّضوا بنيانها ، وهدموا أركانه ! مع أن ما نسبه إليهم فى مقاله من الخطأ (فى انتقاده) لا يعدو أنهم حصروا عدداً من الألفاظ على زنة خاصة ، وجاء هو ومَن قبله بقليل يقولون :

إن فى اللغة أوزاناً أخَر تنقض هذا الحصر .

والخلاصة : أنه جعل خطأهم فى العدّ ، خطأ فى اللغة !

لا . يا سيدى . إن الخطأ فى اللغة شىء آخر . هو أن يفسر اللغوى لفظاً بغير معناه الذى تواضع عليه العرب ، كأنه يفسر (الماء) بمعنى العسل ، أو يجعل معنى (نَصَر) لقلوبه وهو (رصَن) ، أو نحو ذلك . ومثلك لا يحتاج إلى هذا البيان . فالحق أن العنوان بظاهره قريب ، وإن تنصل الأب من هذه الريبة : بأنه لا يثق إلا بأقوال القُدامى من النحويين وعلماء اللغة . وإذا وضح أن الخطأ الذى ألصق بعلماء النحو واللغة إنما هو (فى العدد) لا (فى اللغة) . وجب أن يقول الأب معي : (إن النحاة واللغويين أثبات ثقات) ، وإن كان توثيقهم فى الحقيقة قطعىّ الثبوت قبل أن أوجد أنا والأب بمئات السنين .

وإن كان الأستاذ يريد بالخطأ ما وقع لصاحب القاموس أو غيره من اللغويين ، فمثل هذا لم يسلم منه لغوى ولا نحوى . هذا صاحب القاموس يحصى أخطاء صحاح الجوهرى ، وهذا صاحب الجاسوس يحصى أخطاء القاموس ، وهـذا الشيخ ابراهيم ناصيف اليازجى اللُّبنانى ، والعلامة أحمد تيمور باشا ، يؤلف كل منهما فى مؤاخذات لغوية على كتاب لسان العرب ، ومع ذلك لم يجرؤ أحد فيما أعلم ، على القول برفع الثقة عن القاموس أو عن لسان العرب ؛ بل لا يزالان ولن يزالا أم مراجع للعلماء ، وأضوأ نبراس للأدباء من الكتاب والشعراء . وبعد فأظن أن هذا المقام قد استوفى حقه من التوضيح والتدليل .

المقام الثالث

قلنا : إن الخطأ الذى نوه الأب بذكره فى مقاله — هو خطأ النحاة واللغويين فى (حصر الألفاظ لبعض الأوزان) ، وهو المحور الذى يدور عليه مقاله الطويل ، المقسم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول — فِعْلى

أورد الأب هنا قول النحاة واللغويين : ليس لنا من الجموع على وزن (فِعْلى) ، ألا حِجْلى (جمع حَجَل لطائر) وظِربى (جمع ظَرِبان لدابة خبيثة الريح) ، ولا ثالث لها ، ثم أخذ يندد بعلماء النحو واللغة ، من عهد أبى الطيب المتنبى ، وأبى على الفارسى إلى عهد اللغوي الكبير الشنقيطى . فإنه لم يعثر أحد منهم على ثالث لهذا الوزن ، إلا الدماميني ، فقد وجد ثالثاً بعد طول عناء ، وهو لفظ مِعْزَى جمع معزاة ، حتى جاء الشنقيطى والأب أنستاس ، فعثرا فى المخصص وغيره على ستة جموع (أسماء جموع) بوزن فِعْلى ، (وكلها من غريب اللغة) . وهى : العِرْقى (أصول الشجر الممتدة فى الأرض إلى أسفل) والعِسْقى (شجر أمر من الحنظل بالحجاز وتهامة) ، والعِفْرى (ريش عنق الديك) ، والصِّحْنى (نوع من السمك ، وهو معرّب ، ومعناه الصَّير) والذِّفْرَى (إسم جمع للعظم الناتئ خلف الأذن ، واحدته ذفراة) ، والشِّيزَى (خشب تصنع منه الجِفان) . بهذه الكلمات ظهر خطأ النحاة وعلماء اللغة فى قولهم : ولا ثالث لها .

قلت : لم يصب الأب شاكلة الصواب فى هذه التخطئة ؛ فإن نظرة غير فاحصة فى قواعد النحو والتصريف ترشدنا إلى صواب ما قاله الأقدمون ، وخطأ ما جاء به المتأخرون ، وإلى القارئ البيان :

أثبت النحاة اللغويون وغيرهم ، كلمتى (حِجْلى وظِرِبى) فى معرض الكلام على موانع الصرف ، وحكموا لها بحكم (ذكرى) التى تمنع من الصرف لألف التأنيث المقصورة.

فلا يدخلها التنوين أبداً ، وليس لها ثالث فى اللغة يحكم له بهذا الحكم . وأما (مِعزى) وما ذكر معها ، ففيها عن العرب وجهان : الصرف وعدمه . فالمصروف منها ألفه للالحاق بدرهم ، وغير المنون منها ألفهُ للتأنيث .

ومما تجب معرفته صرفيًّا أن وزنى « فَعْلى وفِعلى » إذا ورد لها مفرد بالتاء كأرطاة (شجرة) مفرد أرطى ، ومِعْزاة ، مفرد معزى — تحتم أن تكون الألف مع التاء فيه للالحاق : الأول بدحرجة ، والثانى بزِبْرِجة ، ولا يجوز أن تكون الألف المصاحبة للتأنيث ؛ إذ لا يجتمع فى الكلمة أداتا تأنيث ، فإذا عرى المفرد عن التاء ، فقيل : أرطي ومِعزى ، كان القياس يوجب أن تكون الألف إذن للالحاق ، ويكون اللفظ معها منوناً . لكن العرب صرفتهما تارة لحاً لأصلهما مع التاء ، ومنعتهما الصرف تارة أخرى ، لأن ألفهما تشبه ألف جَرْحى وذكرى

والخلاصة : أن ما عدا « حجلى وظربى » لا يتحتم فيه منع الصرف . وإذن فلا ثالث لهما يتحتم فيه المنع . وعلى ذلك فأبو على الفارسى ، والمتنبى وشارح القاموس ، ومن لف لفّهم ، كانوا على حق فيما ذهبوا إليه !

القسم الثانى — فعلى

نقل الأب عن تاج العروس ، شرح القاموس ، أنه لم يجىء على هذا الوزن إلا ثلاث كلمات لا رابع لها . وهى : أُرَبى (الداهية) وشُعَبى وأرى (موضعان) . ثم ذكر الأب لها أخوات بلغت ستاً ؛ فتكون الألفاظ الواردة على هذا الوزن عشرة ، لا أربعة كما قال صاحب التاج

أقول : ما قاله الأستاذ هنا صواب حقاً ؛ لكن سبقه إلى هذا النقد أحد النحاة المتأخرين . قال الأشمونى عند شرح قول ابن مالك :

والاشتهار فى مبانى الأولى يبديه وزن أُرَبى والطُّولى

« وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه : أرنى (حب يعقد به اللبن) ، وجنفى لموضع ، وجُعَبى لكبار النمل » اهـ

وهذه المآخذ أهون من أن تضع من قدر ابن قتيبة ، أو ترفع الثقة بقوله . وصاحب التاج ثقة تابع فى النقل لابن قتيبة ، وجل « من أحاط بكل شىء علماً » . والفضل كل الفضل المتقدم

القسم الثالث — تفاعيل

أثبت الأب هنا عن تاج العروس قول العرب : « تباشير الصبح ، وتعاشيب الأرض ، وتعاجيب الدهر ، وتفاطير النبات والشباب ، ولا خامس لها ؛ ثم قال (الأب) : هناك سبع كلمات من هذا القبيل ، وذكرها ، فتكون العدة اثنى عشر جمعاً على وزن « تفاعيل » ، لا أربعة كما قال صاحب التاج ، وربما كان فى اللغة ضعف هذا العدد أو أكثر . هذا كلامه

وأقول : ما قاله الأب عين الصواب ، ولكن ما كان يحسن منه أن يذيع من على منبر « الرسالة » ، وهى الصحيفة العالية للآداب والعلوم والفنون — أن مثل هذا خطأ فى اللغة ! بل كان الأخلق به — وهو على ما وصفت آنفاً من الدقة فى البحث والتحرى للصواب — أن يقول : ذلك تقصير من اللغويين فى الاستيعاب ، وحكم منهم على ما لم يعلموا نفيه أو ثبوته ، أو نحو ذلك من العبارات التى تلتئم وما نسبه إليهم من عيب (إن صح أن يكون ما صدر منهم عيباً)

وكلنا يعلم أن لغة العرب لغة ضخمة ، وأن العبء الذى تحمله اللغويون والنحاة ، فى سبيل جمع شتاتها ، وتنسيق كلماتها والمحافظة على سلامتها من الخطأ واللحن — كان أثقل الأعباء التى تحملها العلماء ، منذ بدء التأليف والتدوين إلى وقتنا هذا

فكيف يقال مع ذلك : لا أثق بأقوال النحاة ولا اللغويين ؛ لأنهم أخطأوا فى حصر بعض الألفاظ ؟ !

الحق أن هذا أو أقل من هذا لا يصح أن يقال .

(يتبع)

عبد المجيد عتتر
أستاذ بكلية اللغة العربية

حكم فى الجنحة العسكرية ١٠٥ سمالوط سنة ١٩٤٣ بجلسة ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ بحبس حسن أحمد محمد الحولى مزارع بسمالوط ثلاثة شهور شغل وغرامه ١٠٠ جنيه والمصادرة لبيعه شوال صباخ كيماوى بازيد من التسعيرة

حكم فى الجنحة رقم ٣٤ عسكرية حلوان سنة ١٩٤٣ بتغريم إمام محمد سليمان خمسين جنيها وعمر عمر ستين جنيها والنشر والتعليق والغلق لمرضعهما خبزا بأقل من الوزن المحدد